

تخريجات النحويين لما خالف ظاهره القواعد النحوية

م.م. فرحان علي القيسي

معهد الفنون الجميلة للبنين - واسط -

مقدمة

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على أفصح من نطق الضاد من العرب أجمعين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فان علم النحو قد استأثر بعناية العلماء عناية فائقة ، كان لها به المحل الثاني بعد العناية بكتاب الله، وظل هذا العلم يشق طريقه والعلماء عليه يقبلون، والناس إليه متلهفون، حتى اتسعت رقعته ، وترامت مساحته، وانتشر في طول البلاد وعرضها، فتقلب في أعطاف البصرة، وأحضان الكوفة، ورحاب بغداد. ومما يسترعي النظر ويستهوِي الفكر ما جاء من الشواهد مخالفاً في ظاهره لما رسمه النحويون من قواعد، فكانوا أنفسهم قضاة وحكاماً على هذه القواعد، وانطلق المأ منهم يسددون سهاماً ويشرعون أقلاماً واختلقت أحكامهم نتيجة لاختلاف مذاهبهم وآرائهم، فمن قائل بالضرورة او مخالفة القياس اذا كان الشاهد شعراً، ومن قائل بالشذوذ إذا كان نثراً. فإذا كان من كلام الله تعالى او حديث نبوي تكلفوا في تأويله ومرد ذلك فيما يرى بعضهم ونراه أيضاً تقديماً أو تأخيراً أو حذفاً أو زيادةً. والمتتبع لهذه الشواهد التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية لا بد له من مطالعة كتب النحو على كثرتها واتساعها ومما لا شك فيه ان مطالعة هذه الكتب ما يكلف من الجهد لدى الخواص الكثير وما بالناس العامة!! فدفعنا ذلك إلى جمع ما أسعفنا الوقت على جمعه من الشواهد التي يخالف ظاهرها قواعد النحويين وتخريجاتهم لها في بحث أسميته: (تخريجات النحويين لما خالف ظاهره القواعد النحوية).

وجعلت هذا الجهد المتواضع في مقدمة وثلاثة مباحث تليها خاتمة وفهرس الموضوعات وأخيراً قائمة المصادر والمراجع. وقد اقتضت خطة البحث ان يكون المبحث الأول مخصصاً للمسائل موضع الخلاف المتعلقة ببعض الأسماء، فيما تناول المبحث الثاني أكثر المسائل التي حظيت بعناية النحاة في باب الأفعال، أما المبحث الثالث فعرضت ما اجتهد به النحويون لتخريج ما ورد من أساليب لغوية خاصة بحروف المعاني تخالف في ظاهرها القواعد النحوية.

المبحث الأول- المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء

المسألة الأولى - حذف العائد المجرور بحرف الجر :

اشترط جمهور النحويين لحذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط^(١):

الأول: أن يكون الاسم الموصول مجروراً بحرف جر ، نحو : أخذتُ في الذي أخذتُ فيه .

الثاني: أن يكون الحرف الذي جر العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول لفظاً ومعنى.

الثالث: أن يكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى كقوله تعالى (ويشربُ مما تشربون) (المؤمنون/٣٣) أي منه.

وقد جاء ما ظاهره يخالف الشرط الثالث (تماثل المتعلقين) وهو قوله تعالى: (فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين) (الحجر/٩٤) أي تؤمر به. فالعائد في هذه الآية الكريمة مجرور بالحرف وقد حذف دون أن يتماثل المتعلقان. إذ متعلق جار الموصول (اصدع) من الصدع بمعنى الشق في شيء صلب والمراد منه الجهر بالقرآن وهو غير الأمر.^(٢) وقد خرج العلماء هذه الآية على ثلاثة أوجه^(٣)

الوجه الأول:- أن (ما) مصدرية وتقديرها مع مدخولها (بالأمر) فلا تحتاج هذه الحالة إلى عائد. ومما يؤكده ويؤيده التصريح بلفظ المصدر قول أبي طالب (رض) يخاطب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):- (فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة)^(٤) وجمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه يرون ذلك.

الوجه الثاني: قيل إن (ما) موصولة.^(٥) لكن (أمر) قد يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه كما في قول عمرو بن معد يكرب^(٦): أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسبٍ

الوجه الثالث: إن (اصدع) بمعنى (أمر) فالمتعلقان متماثلان لفظاً ومعنى وتماثلهما سوغ حذف العائد المجرور بالحرف ومما يؤيد ذلك قوله تعالى: (فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا) (الأعراف/١٠١). أي (بما كذبوا به) فحذف العائد لأن (ما كانوا ليؤمنوا) بمعنى كذبوا، ويؤيد ذلك التصريح به في سورة يونس (ثم بعثنا من بعده رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل كذلك نطبع على قلوب المعتدين) (يونس / ٧٤). ويحتمل أن يكون قوله تعالى (فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا) بمعنى: (بما كذبوه) فلا إشكال لأنه يكون عائداً منصوباً^(٧)

الذي نختاره من هذه الأوجه الثلاثة أولها لسلامته من التكلف. وتعرب الآية على الوجه الآتي:

فاصدع : الفاء الفصيحة أي : إن عرفت هذا فاصدع، أي: اصدع فعل أمر وفاعله أنت وبما متعلقان به. **ما:** مصدرية أو موصولة. **اعرض:** فعل أمر وفاعله أنت. **عن المشركين:** جار ومجرور متعلقان باعرض^(٨)

المسألة الثانية - المفعول لأجله:

اجمع النحويون على أن المفعول له أو لأجله هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: (جُدْ شكراً).^(٩) فشكراً مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى: جُدْ لأجل الشكر، ومشارك لعامله (جُدْ) في الوقت والفاعل، في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود وفي الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.^(١٠) وعليه فإن المفعول لأجله يجب أن يكون سبباً لما قبله. ومن قوله تعالى: ((يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت)) (البقرة / ١٩). فالحذر مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما واحد وهم الكافرون.^(١١)

وجاء ما ظاهره يخالف شرط اتفاق الفاعلين هو قوله تعالى: ((هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً)) (الرعد / ١٢). فالظاهر في هذه الآية أن فاعل (يريكم) هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون.

وخرجت الآية على ما يأتي:

أولاً :- أن معنى (يريكم) يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤيا على هذا هو فاعل الخوف والطمع.^(١٢)

ثانياً: ان قوله تعالى: (خوفاً وطمعاً) يجوز ان يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوفٌ وطمعٌ أو من المخاطبين أي خائفين وطماعين^(١٣)

وإعراب الآية كما يأتي: هو: مبتدأ . الذي : خبره . يريكم : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر ، والضمير (كم) مفعول به أول. البرق : مفعول به ثانٍ . والجملة جملة خوفاً وطمعاً: اختلف في نصبهما ، فقيل : هما حالان من الكاف في يريكم ، أي حال كونكم خائفين وطماعين ، وقيل : على المصدرية أي : لتخافوا خوفاً ، ولتطمعوا طمعاً.^(١٤) ونرى ان الرأي الأمثل أنهما منصوبان على المصدرية ولا مبرر لهذا التكلف في تخريج إعرابهما .

المسألة الثالثة - المفعول معه :

اجمع النحويون على ان المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واوٍ أريد بها التنصيص على المعية ، ويشترط في المفعول معه ان يكون مسبقاً بفعل او ما فيه معنى الفعل. فمثال الفعل (سرتُ ودجلة)، ومثال شبه الفعل (أنا سائرٌ والنيل). ولا يجوز النصب في نحو قولهم : (كلُّ رجلٍ وضيئُهُ) لأنه لم يذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل .^(١٥) وقد ورد في كلام العرب ما ظاهره ان المفعول معه نُصبٌ بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين من غير ان يلفظ بفعلٍ كقولهم: (ما أنتَ وزيداً)، (وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ). وخرجه النحويون على النحو الآتي: انه منصوب بفعلٍ مضمرٍ مشتق من الكون والتقدير: ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من ثريد. فـ (زيداً وقصعةً): منصوبان بـ (تكون المضمر).^(١٦) وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته: ^(١٧)

وبعد (ما) استفهامٍ أو (كيف) نَصَبٌ بفعلٍ كونٍ مضمرٍ بعضُ العربِ

المسألة الرابعة - تقدم الفاعل على الفعل :

منع جمهور النحويين تقدم الفاعل على الفعل لأنه كالجاء الأخير من فعله وقد أجازة (الكوفيون) مستدلين بظاهر قول الشاعر :

صددت فاطولت الصدودَ وقَلَّما وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ^(١٨)

فالظاهر ان (وصال) فاعل مقدم على فعله (يدوم) لأن الأفعال (قَلَّ ، كثر ، شَدَّ ، قصرَ) إذا اتصلت (ما) بهذه الأفعال كفتها عن طلب الفاعل ، وان يليها جملة فعلية مصرحٌ بها نحو: طالما وفيت بوعديكَ ، وقَلَّما يصدقُ المخادعُ ، وكثرما يحمدُ الناسُ الأمين، وشدما يعجبني سعيكَ. ومنه قول الشاعر:^(١٩)

قَلَّما يبرحُ اللبيبُ الى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيباً

وخرَجَ النحويون قول الشاعر (صددت) على وجوه :

الوجه الأول:- ان (ما) كافة والاسم المرفوع (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وكأنه قال : قَلَّما يدومُ وصالٌ على طولِ الصدودِ .^(٢٠)

الوجه الثاني:- ان (وصال) فاعل مقدم على فعله (يدوم) ولكن لا يجوز تقديم الفاعل على فعله عند البصريين في شعرٍ أو نثرٍ .^(٢١)

الوجه الثالث:- ان (ما) كافة و (وصال) مبتدأ خبره الجملة الفعلية يدوم وهذا ما ذهب اليه سيبويه.(٢٢)

الوجه الرابع:- ان (ما) مصدرية لا كافة ، فوصال مبتدأ وجملة (يدوم) الخبر وما بعدها في تأويل مصدر فاعل (قلّ). (٢٣)

وهذا الرأي الأخير هو الأولى بالإتباع من دعوى الحذف ، ومن إحلال الجملة الاسمية محل الفعلية على ما نراه.

المسألة الخامسة - حكم المستثنى اذا كان الكلام تاماً ومثبتاً والأداة (إلا) :

اذا كان الاستثناء تاماً ومثبتاً وكانت الأداة (إلا) وجب نصب المستثنى نحو : جاء القوم إلا علياً . وقد جاء في بعض التراكيب ما ظاهره يخالف هذه القاعدة كقول الشاعر:(٢٤)

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

ف (كواكبها) مستثنى بعد كلام تام موجب وهو مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في (يحكي) ولو نصبه على البدلية من (أحد) كان أجوداً وأحسن .

وخرج النحويون البيت السابق على أن : (٢٥)

الضمير المستتر في (يحكي) راجع إلى (أحد) وهو واقع في سياق غير الإيجاب فكان الضمير كذلك . (٢٥) فالضمير (يحكي) في المعنى منفي ، فساغ الإبدال منه على لغة تميم على ما ذكره ابن مالك : (٢٦)

ما استثنيت (إلا) مع تمامٍ ينتصبُ وبعدَ نفيٍ أو كنفٍ انتخبُ
إتباع ما اتصل وأنصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع

فالرفع هنا جاء على لغة تميم ونظير هذا قوله تعالى (فشربوا منه الا قليلاً) (البقرة / ٢٤٩) أي شرب الأكثر ولم يشرب القليل، وقرئ بالنصب على الاستثناء وبالرفع على انه تابع للمرفوع قبله بعد كلام تام موجب في الظاهر . (٢٧) قال الزمخشري: هذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى (فلم يطيعوه) حمل عليه لأنه قيل : (فلم يطيعوه الا قليل منهم) . (٢٨) أي اذا كان الكلام ثابتاً في الظاهر من اللفظ فهو في تقدير المعنى منفي، ونظيره أيضاً قول الأخطل (٢٩):

وبالصريمة منهم منزلٌ خلقُ عافٍ تغيرَ الا النوى والنوى

كان ظاهر القياس ان ينصب (النوى والنوى) لان الكلام موجب تام في الظاهر ، ولكن الجمهور خرج على المعنى الاتي: ان يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي فإن (تغير) وهو العامل في الضمير المنزل الذي هو المستثنى في معنى عامل آخر منفي وهو: (لم يبق على حاله) وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور لكن المختار ارتفاع المستثنى فكان لما هو بمعنى حكمه.(٣٠)

المسألة السادسة - تقديم الحال على عاملها المعنوي

يرى جمهور النحويين على انه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، والمراد به ما استتبط منه معنى الفعل دون ان يتضمن حرفه كأسماء الإشارة نحو قوله تعالى:(فتلك بيوتهم خاوية) (النمل / ٥٢) .

فلأوية : حال ، وعاملها اسم الإشارة المتقدم عليها ، لما فيه من معنى الفعل (اشير) وحروف التمني نحو : ليتَ خالداً مقيمٌ عندنا . فليتَ بمعنى الفعل (أتمنى) وحرف التشبيه نحو : كأَنَّ زيدا راكبٌ أسداً . فمثل هذه العوامل وغيرها ، لا تعمل متأخرة كالفعل المتصرف ، فلا يجوز ان تقول : مقيماً ليتَ خالداً عندنا ، ولا راكباً كأن زيدا أسداً .^(٣١) وقد جاء ما ظاهره يخالف القاعدة كقوله جلّ شأنه : ((والأرضُ جميعاً قبضتهُ يوم القيامة والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه) (الزمر / ٦٧) في قراءة من كسر التاء على النصب وهي قراءة الحسن البصري . فالعامل في هذه الحال الظرف (بيمينه) وهو متضمن معنى الفعل، وتقدم الحال، الأصل والله أعلم: والسماواتُ بيمينه مطويات . وقد خرّجها النحويون على ما يأتي :^(٣٢)

أولاً :- السماوات: معطوفة على الضمير المستكن في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ، وبيمينه جار ومجرور متعلق بمطويات، والتقدير: والأرض جميعاً مقبوضة له هي والسماوات في حال كونها مطويات بيمينه.

ثانياً :- ان السماوات معطوفة على الأرض والتقدير (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا) (الأنعام / ١٣٩) في قراءة من نصب (خالصة) فالظاهر ان (خالصة) حال من الضمير في (لذكورنا) والتقدير قالوا: في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة ، فعاملها متضمن معنى الفعل دون حروفه وقد تقدمت الحال عليه. وقد خرّجها البصريون على ان (خالصة) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، فلم يتقدم الحال على صاحبه المعمول للجار والمجرور .^(٣٣) وحيث أمكن تخريج هاتين الآيتين عن وجه مقبول فالأولى إتباعه لأنه يتفق مع الكثير الشائع من كلام العرب .

المسألة السابعة - تمييز العدد

نعلم ان تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون بمقتضى القواعد النحوية مفرداً منصوباً ، كقوله تعالى : (اني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً) (يوسف / ٤) وقال جلّ جلاله (إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشرَ شهراً) (التوبة / ٣٦) وقال تعالى (إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعونَ نعجةً) (ص / ٢٣) . وقد جاء ما ظاهره يوهم خلاف ذلك كقوله تعالى : (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً) (الأعراف / ١٤٢) فـ (أسباطاً) الظاهر فيها أنها تمييز لاثنتي عشرة وهي جمع وذلك مخالف للقاعدة، فخرّجت هذه الآية على وجوه الأول: إن (أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف قال بعض نحاة البصرة: أراد اثنتي عشرة فرقة ثم أخبر ان الفرق على (أسباط) ولم يجعل العدد على أسباط ، فلا يجوز ان يكون (أسباطاً) تمييز لأنه جمع.^(٣٤)

الثاني: ان (أسباطاً) تمييز والذي سوغ مجيئه جمعاً كونه بمعنى قبيلة ، لأن المراد: ((وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة)) وكل قبيلة أسباطاً لا سبط فوضع أسباطاً موضع قبيلة وقالوا : الأسباط جمع سبط وهم الفرق، والأسباط من ولد إسحاق بمنزلة القبائل من ولد إسماعيل.^(٣٥)

الثالث: ان التمييز محذوف والتقدير (اثنتي عشرة فرقة) و(أسباطاً) نعتاً لـ (فرقة) ثم حُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، إنما أنت العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر ، لأنه بمعنى الفرقة أو الأمة كما قالوا : (ثلاثة أنفس) يعني (رجال) وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة .^(٣٦)

الرابع :- ان في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره : (وقطعناهم أسباطاً أمّا اثنتي عشرة) فأسباطاً على هذا (حال أو مفعول ثانٍ) ان كانت قطعناهم بمعنى (صرناهم) واثنتي عشرة بدل أسباط^(٣٧) الذي نراه أولى بالإتباع إنما هو الوجه الأول وبعده الوجه الثالث. ويقال في إعراب الآية الكريمة: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمّا):

الواو : عاطفة . قطعناهم : فعل وفاعل ومفعول به . اثنتي عشرة : حال من مفعول (قطعناهم) ، أي : فرقناهم معدودين بهذا العدد .

وجوز الزمخشري ان يكون قطعناهم بمعنى صرناهم فيكون (اثنتي عشرة) : مفعولاً به ثانياً، أسباطاً بدل من اثنتي عشرة ، أي فرقة ، وقال الزجاج : لا يجوز ان يكون تمييزاً لأنه لو كان تمييزاً لكان مفرداً ، أمّا : بدل من (أسباط) .^(٣٨)

المسألة الثامنة - إضافة كلا وكلتا

نص النحويون على ان (كلا) اسم للمفرد يفيد معنى التثنية ومؤنثها (كلتا) ويجب إضافتها لمفهوم اثنين معرف بلا تفرق ، أي لا يضافان إلا إلى معرفة مثنى لفظاً ومعنى نحو : كلاهما أحسن أليّ ، جاءني كلا الرجلين ، وقول الشاعر:^(٣٩)

كلاهما حينَ جدَّ السيرُ بينهما

قد اقلعا وكلا أنفيهما رابي

وجاء في قول الشاعر عبد الله بن الزبعرى ما ظاهره يخالف ذلك حيث قال الشاعر:

انّ للخير وللشرّ مدى

وكلا ذلك وجهٌ وقبلُ

وخرّج العلماء هذا البيت إلى انّ (ذلك) وان كان مفرداً في اللفظ إلا انه مثنى ، لأن مدلوله المشار إليه به (الخير والشر) فذلك مفهوم لاثنتين مجازاً .^(٤٠) ونظير هذا قوله تعالى: (قال انه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكرٌ عوانٌ بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون) (البقرة / ٦٨) أي بين المذكور وهو الفارض والبكر فذلك في معنى شيئين حيث وقع مشاراً به الى ما ذكر من الفارض والبكر .^(٤١) فمنهم لاثنتين ليس بالازم ان يكون مختوماً بعلامة التثنية (الياء والنون) هنا .

المسألة التاسعة - عمل اسم الفاعل

إذا تجرد اسم الفاعل من (أل) عَمِلَ عَمَلُ فعله من الرفع والمصب، بشرط ان يكون دالاً على الحال والاستقبال نحو : (هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً) وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل ، فلا تقول: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) .^(٤٢) وجاء ما ظاهره يخالف القاعدة كقوله تعالى: (وكلّهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد) (الكهف/ ١٨) . ف (باسط) : اسم فاعل نصب (ذراعيه) على المفعولية وهو دال على الماضي لأن الآية تحكي حالة قوم قد طواهم الزمن ، وعضّ عليهم التاريخ ، وخرّج هذا على إرادة حكاية الحال ، أي ان اسم الفاعل أريد منه الحال ، ألا ترى ان المضارع يصح وقوعه هنا ، نقول : وكلّهم يبسط ذراعيه ، ويدل على إرادة حكاية الحال ان الجملة حالية والواو حالية ، قوله تعالى: (وقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلّهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد) ولم يقل: (وقلبناهم) .^(٤٣) ومعنى حكاية الحال أنّ تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمن أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، أي يريدون حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ .^(٤٤)

المسألة العاشرة - اسم التفضيل المضاف إلى النكرة

من أحوال اسم التفضيل ان يكون مضافاً ، فإذا كان مضافاً إلى نكرة فيلزم فعل التفضيل والإفراد والتذكير ، وجب فيما بعده ان يطابق ما قبله في الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفي التذكير أو التأنيث ، فنقول: زيدٌ أفضل رجلٍ ، وهندٌ أفضل امرأةٍ ، والزيدان أفضل رجلين ، والهندان أفضل امرأتين ، والزيدون أفضل رجالٍ ، والهنداوات أفضل نسوة^(٤٥) . وقد جاء ما ظاهره يخالف القاعدة المذكورة ، كما في قوله تعالى: (ولا تكونوا أول كافرٍ به) (البقرة/ ٤١) ^(٤٦) . فالظاهر في الآية الكريمة ان اسم التفضيل (أول) المضاف إلى نكرة وهي قوله (كافر) مفرد، اذ يجب فيه الجمع ليطابق ما قبله (تكونوا) فخرّجت الآية على تقدير الكلام (ولا تكونوا أول فريق أو فوج كافر به)، ففريق: يفهم منها الجمع وبذلك تتطابق مع واو الجماعة في (ولا تكونوا) فكافر: صفة لفريق المحذوفة ، وقيل يجوز ان المراد: ولا تكونوا مثل أول كافر به يعني : من أشرك من أهل مكة، (مثل): مفرد طابقت كافر في الإفراد ^(٤٧).

المبحث الثاني - المسائل النحوية المتعلقة بالأنفعال

المسألة الأولى - معمول خبر ليس

يرى الجمهور ان (ليس) فعل ماضٍ ناقص جامد ، لا يأتي منها المضارع أو الأمر ، و(ليس) من أخوات (كان) تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر وتنفي اتصاف اسمها بمضمون خبرها . ويشترط النحويون عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها وذلك أن (ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان لأنها متصرفة^(٤٨) . وقد جاء ما ظاهره ان معمول خبر (ليس) تقدم عليها ، كقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (هود / ٨) . فالظاهر ان قوله تعالى : (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف وقد قدّم على (ليس). وخرّج النحويون الآية الكريمة على ما يأتي :

أولاً :- قوله (يوم) ليس متعلقاً بمصروف وإنّما هو مرفوع بالابتداء، وانما بني على الفتح لأضافته الى الفعل ، ويؤيده قوله تعالى: (هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم) (المائدة / ١١٩) بفتح الميم على قراءة نافع، فان (يوم) في موضع رفع وبني على الفتح لأضافته الى الفعل كذلك في الآية الكريمة .

ثانياً : ان (يوم) منصوب بفتح مقدر دلّ عليه قوله تعالى: (ليس مصروفاً عنهم) وتقديره: يلزمهم يوم يأتيهم العذاب^(٤٩) . ورأينا في هذه المسألة ما اختاره ابن مالك في ألفيته اذ يقول:^(٥٠) ومنع سبق خبر ليس اصطفى

المسألة الثانية - معمول خبر (كان)

لا يجوز ان يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ولا مجرور وهذا يشمل حالتين^(٥١) إحداهما- ان يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم نحو (كان طعامك زيداً أكلاً) الثانية- ان يتقدم معمول والخبر على الاسم، ويتقدم معمول على الخبر نحو: (كان طعامك أكلاً زيداً). ان كان معمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ايلأوه (كان) عند البصريين والكوفيين نحو: (كان عندك زيدٌ مقيماً) و (كان فيك زيدٌ راغباً) . وقد جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه وليّ كان وأخواتها معمول خبرها، وهو غير ظرف أو جار أو مجرور ، وذلك نحو قول الشاعر:^(٥٢)

قنأفد هداجون حول بيوتهم بما كان أياهم عطية عودا

فهذا ظاهره أنه مثل: (كان طعامك زيذ أكلاً)

وقول الشاعر : (٥٣)

فأصبحوا والنوى عالي مَعْرَسهم وليس كل النوى تلقي المساكين

وهذا أيضاً ظاهره مثل (كان طعامك أكلاً زيذ).

وخرَج البيتان على: اضممار الشأن: والتقدير في البيت الأول (بما كان هو) أي الشأن. فعطية مبتدأ، عودا: خبره، وإياهم: مفعول عود، والجملة خبر (كان) واسمها ضمير الشأن. أو على اعتبار (كان) زائدة وعطية مبتدأ وعود خبر. (٥٤) والتقدير في البيت الثاني: (وليس هو) أي الشأن اسم ليس وكل النوى منصوب بتلقي وتلقي المساكين: فعل وفاعل وخبر ليس. (٥٥)

المسألة الثالثة: حذف كان مع اسمها

تحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها بعد (إن) و (لو) نحو قول الشاعر: (٥٦)

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

والتقدير: إن كان المقول صدقاً وإن كان المقول كذباً .

وبعد (لو) نحو : انتني بدابة ولو حماراً ، أي ولو كان المأتي به حماراً .

وبذلك يقول ابن مالك : (٥٧)

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً إذا اشتهر

وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك حيث حُذفت (كان) مع اسمها ولم يسبقها (ان ، لو) كقولهم: (٥٨)

من لد شولاً فإلى إتلائها

وقد خرَج النحويون هذا القول على النحو الآتي: (٥٩)

أولاً : ان (شولاً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : من لد شالتِ الناقة شولاً

ثانياً : ان (شولاً) نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به .

ثالثاً انه يكثر حذف (كان) بعد (ان ، لو) وحذفها بعد (لُد) هو من قبيل الشاذ، والتقدير: (من لد كانت شولاً)

المسألة الرابعة - حكم وقوم الجملة الطلبية صفة

يمنع النحويون وقوع الجملة الطلبية صفة ، فلا نقول: (مررتُ برجلٍ اضربهُ) (٦٠) وجاء في كلام

العرب ما ظاهره أن الجملة الإنشائية وقعت صفة، ومن ذلك قول الشاعر: (٦١)

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلطُ جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطُ

فجملة (هل رأيتَ الذئبَ قَطُ) الظاهر فيها أنها صفة لـ (مذق) .

وقد خرَج النحويون هذا البيت على النحو الآتي: (٦٢)

حذف الصفة وكأنه قال: جاءوا بمذق أو ضيخ يقول من رآه : هل رأيت الذئب قط فإنه يشبهه . أو بمعنى آخر : إن قوله : (هل رأيت الذئب قط) معمول لقول مضمر هو صفة لـ (مذق) والتقدير : بمذقٍ مقولٌ فيه: (هل رأيت الذئب قط) . فهذه الجملة مقولٌ لذلك القول المحذوف والبيت صفة .^(٦٣)

وهذا ما أكدته ابن مالك في ألفيته بقوله : ^(٦٣)

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول اضمر تُصِبْ

أي امنع وقوع الجملة الطلبية (الإنشائية) في باب النعت، فإن جاء ما ظاهره أنه نُعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج عن اضممار القول، ويكون المضمر صفة، والجملة الطلبية أو الإنشائية معمول القول المضمر. وبهذا التخريج الذي قدمناه نثبت ما قرره النحويون من أن جملة الصفة لا تكون إلا خبرية .

المسألة الخامسة - نِعَمَ وَبُسْ

ذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن (نعم وبس) فعلا ماضيان لا يتصرفان عندما يدلان على إنشاء المدح أو الذم بدليل دخول تاء التأنيث عليهما نحو: (نعمت المرأة هند) و(بستت المرأة حمالة الحطب)^(٦٤) وجاء في كلام العرب ما ظاهره أنهما اسمان كقول حسان بن ثابت:

ألسْتُ بنعمَ الجارِ يُولفُ بيئُهُ أخا قِلَّةٍ أو معدَمَ المالِ مُصرِمًا

الشاهد فيه : قوله (بنعمَ الجار) فالظاهر ان (نعم) اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه. وقول العرب: (يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير). الشاهد فيه: دخول حرف النداء على (نعم) و(بُس) والنداء صفة خاصة بالاسم.^(٦٥) وخرج النحويون قول حسان بن ثابت (بنعمَ الجار) على : حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامهما ، فتقدير الكلام : السْتُ بجارٍ مقولٍ فيه (نعم الجار). أما قول العرب (يا نعمَ المولى ونعمَ النصير) فقد خرج على حذف المنادى للعلم به والتقدير فيه: (يا الله نعمَ المولى ، ونعمَ النصير أنت). ^(٦٦) وأكد ابن مالك على انهما فعلا، إذ يقول في ألفيته: ^(٦٧)

فعلا غير متصرفين نعم وبُس رافعان اسمين

المبحث الثالث- المسائل النحوية المتعلقة بحروف المعاني

المسألة الأولى :- نصب خبر (إن) و (لعل)

عمل (إن) وأخواتها في لغة العرب نصب الاسم ورفع الخبر فهي عاملة في الجزأين نحو : إن زيدا قائم. وجاء ما ظاهره يخالف القاعدة ، وإن الخبر جاء منصوبا بعد (إن) مثال ذلك ما ورد في الحديث (إن قعر جهنم سبعين خريفاً)، وقول عمر بن أبي ربيعة : ^(٦٨)

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ وليكنْ خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

وقد خُرج الحديث على ان : القعر مصدر قَعَرَت البئرَ إذا بَلَغَتْ قَعَرَهَا ، وسبعين ظرف ، وتأويل الحديث ان بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين عاماً .^(٦٩) وخُرج البيت الشعري على ما يأتي : ^(٧٠)

أولاً- ان الاسم الثاني المنسوب (أسداً) حال من الخبر المحذوف فتقدير الكلام: (ان حراسنا تلقاهم أسداً) .

ثانياً- ان (أسداً) منصوب على المفعولية بتقدير فعل محذوف ، أي : يشبهون أسداً. وأمّا (لعلّ)، فقال اصحاب الفراء: وقد ينصب بها الاسم والخبر، وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي: (لعلّ أباك منطلقاً). تخريجه عندهم على إضمار (يوجد) فيكون المنصوب في قولهم (لعلّ أباك منطلقاً) مفعولاً ثانياً ليوحد. والكسائي خرّجه على إضمار (يكون) بعد حذفها مع اسمها.^(٧١) ونحن نرى ان نصب الجزأين لغة لبعض العرب ومذهب لجماعة من النحويين .

المسألة الثانية- (اسم إنّ)

اتفقت كلمة النحويين على نصب اسم (إنّ). وقد جاء في بعض التراكيب ما ظاهره يخالف ذلك كقوله تعالى: (إنّ هذان لساحران) (طه / ٦٣) في قراءة تشديد النون (إنّ) فالظاهر أنّ (هذان) اسم إنّ وهو مرفوع. وقد خرجت هذه الآية على ثلاثة أوجه:

الوجه الاول- أن (إنّ) بمعنى (نعم) ذهب الى ذلك جماعة منهم المبرد والاختش، استدلوا بقول الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني اليك (إنّ وراكبها) أي (نعم) ولعن راكبها^(٧٢) واعترض هذا الرأي بأمرين^(٧٣) أحدهما- ان مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) شاذ حتى قيل انه لم يثبت، وحُمل القرآن على القليل النادر لا ينبغي ان يصار اليه .

الثاني- ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وأجيب على هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف أي: لهما ساحران .

الوجه الثاني- انها جاءت على لغة بعض العرب الذين يلزمون المثني الألف في كل الأحوال، وهو تخريج الفراء، أي ان هذه القراءة جاءت على لغة بني الحارث بن كعب فيجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف^(٧٤).

الوجه الثالث- قيل إنه على حذف ضمير الشأن فالأصل: (إنه هذان لهما ساحران) فالهاء ضمير الشأن اسمها وما بعدها مبتدأ وخبر الجملة في موضع رفع على انها خبر (ان)^(٧٥) واعترض عليه بحذف ضمير الشأن وحذف المبتدأ مع التوكيد بأنّ واللام والحذف ينافي التوكيد. ويرد عليه بان حذف ضمير الشأن عهد كثيراً كما حذف من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٧٦) قولهم ان الحذف ينافي التأكيد فهذا غير مسلم به لأنّ المؤكد هنا النسبة ، وهي موجودة حُذِفَ المبتدأ لدليل أم لم يحذف.

المسألة الثالثة - دخول لام الابتداء على خبر لكنّ

لام الابتداء حقها ان تدخل على أول الكلام (المبتدأ) لان لها الصدارة في الكلام ، ولأنه لا يجتمع مؤكداً على مؤكد واحد فقد أخروا اللام الى الخبر مع (إنّ) المكسورة الهمزة نحو : إنّ زيدا لقائمٌ. وهذا ما اجمع عليه جمهور النحويين .^(٧٧) ولا يجوز ان تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنّ) فلا تقول: لعلّ زيدا لقائمٌ. وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك كقول الشاعر:^(٧٨)

يلوموني في حبّ ليلي عاذلي ولكنني من حبّها لعميدٌ

فـ (عميد) خبر (لكن) وقد دخل عليه اللام وخرّجه النحويون بما يتفق مع القاعدة على ما يأتي^(٧٩)

التخريج الأول- ان ذلك ضرورة شعرية وشاذ ولا يجوز القياس عليه .

التخريج الثاني ان اللام داخلية في الأصل على خبر (انّ) اذ الأصل (لكن أني من حبها لعميد) ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ثم ادغمت في النون، ونظيره في ذلك قوله تعالى في سورة الكهف الآية (٣٨) (لكنّا هو الله ربّي) فقد قالوا ان الأصل (لكنّ أنا) فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون (لكن) فتلاقت النونان فكان الإدغام

التخريج الثالث- ان اللام زائدة وليست للابتداء وهذا الوجه هو الأولى عندنا ان صح ورود البيت الشعري السابق

المسألة الرابعة- اسم أن المخففة

تخفف نون (أن) فيصير اسمها ضمير الشأن وخبرها جملة اسمية أو فعلية، الجملة الاسمية كقوله تعالى: (أن الحمد لله رب العالمين) (يونس/١٠) فالتقدير (انه الحمد لله) أي الأمر والشأن، وخففت (أن) وحذف اسمها واخبر عنها بجملة (الحمد لله) والجملة الفعلية كقوله تعالى: (وأنّ ليس للإنسان إلا ما سعى) (النجم/٣٩) والتقدير (أنه ليس للإنسان إلا ما سعى)^(٨٠) وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك في قول الشاعر^(٨١)

بأنّك ربّيعٌ وغيثٌ مريّعٌ وأنّك هناك تكونُ الشمالا

حيث جاء اسم (أنّ) المخففة من الثقيلة في الموضعين (بأنّك الربيع) و(أنّك هناك تكون) ضمير مخاطب والأصل في اسم (أن) ان يكون ضمير شأن وان يكون محذوفاً. وخرج الجمهور البيت السابق: على ان ما خالف ذلك شاذ أو ضرورة وعلى هذا المذهب شذوذ من وجهين:

الأول :- كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً وقد أجاز ابن مالك ان يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ولكنه أوجب حذفه بكل حال وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهي ذكر الاسم في قولها: (بأنّك ربّيعٌ) وشذوذ من جهة ثالثة عند سيبويه وابن الحاجب وهي عند ابن مالك ثانية وهي مجيء خبر (أنّ) المخففة من الثقيلة مفرداً ومذهبهم أنه يجب ان تكون جملة .

المسألة الخامسة - حكم المعطوف على اسم إن قبل استكمال خبرها

يمنع جمهور النحويين رفع المعطوف على اسم (إن) قبل استكمال خبرها، وهي من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين. وحجتهم في المنع انه لو عطف المرفوع على اسمها قبل ذكر خبرها لم يتحدد المعطوف والمعطوف عليه إعراباً ، واختلا فهما في الإعراب ينافي التبعية ولا يصح مراعاة محل اسم (ان) قبل دخولها^(٨٢) وتأيد ذلك قوله تعالى: (انّ المصدّقين والمصدّقات واقترضوا الله قرضاً حسناً يُضاعف لهم ولهم أجرٌ كريم) (الحديد / ١٨) ، وقوله تعالى: (انّ المسلمين والمسلمات..) (الاحزاب/ ٣٥) وقول الشاعر: ^(٨٣) إنّ أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها

بيد انه جاء في بعض الأساليب العربية الفصيحة ما ظاهره يخالف ذلك كقوله تعالى: (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف

عليهم ولا هم يحزنون) (المائدة/٦٩)، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (الأحزاب/ ٥٦) برفع (ملائكته) وقول الشاعر^(٨٤) فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فاني وقيارُ بها لغريبُ
خَرَجَ البصريون الآية الأولى: (ان الذين آمنوا...) على ما يأتي^(٨٥)

أولاً- على حذف خبر (ان) وتقديره (مأجورون أو فرحون) والصابئون مبتدأ، وقوله (مَنْ آمَنَ) خبر المبتدأ .
ثانياً- قيل في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: ان الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك.

أما قول الشاعر: (فمن يك أمسى...) خرّج على ان الخبر المذكور وهو قوله: (لغريب) خبر (ان) وقوله (قيار) مبتدأ وحذف خبر المبتدأ ، لأن معرفة هذا الخبر لا تعسر على سامع الكلام، واصل الكلام: فاني لغريب وقيارُ كذلك. وحيث صحت هذه التخريجات ووافقت القياس والسماع الكثير، فقد استقام وصح مذهب الجمهور وضعف مذهب الكسائي ومن تبعه، واستبان ان تمسكهم بظاهر هذه الشواهد وبناءهم عليها قواعد غير سديد.

الخاتمة

أما بعد: فإننا بهذه الوقفة القصيرة مع بعض التراكيب اللغوية التي خالف ظاهرها القواعد النحوية وصلنا بفضل الله تعالى وتوفيقه إلى أمور مختلفة ظهرت في أثناء البحث منها:

ان العلماء قد تعسفوا في تأويل بعض الشواهد التي أتى ظاهرها يخالف قواعدها بما يتفق مع هذه القواعد التي وضعوها ، وهذا رأي ولكل أمريء فيما يحاول مذهب ، فقد قالوا في تخريج (حراسنا أسداً) نصب على الحالية بتقدير يظهرون (أسداً) أو تلقاهم (أسداً) على ان الخبر محذوف. وقال بعضهم: يصح ان يكون المنصوب مفعولاً لفعل محذوف اي يشبهون (أسد) والتوجيه على المفعولية أيسر من التقدير على الحالية لما يلزمه من تقدير آخر وهو يتلاءم الأسد بالشجعان، لأن الحال وصف في الأصل وفي الغالب.

وكذلك خرّج النحويون كل الشواهد التي أتى فيها خبر الأحرف المشبهة بالفعل منصوباً بما يتلائم مع القاعدة المعروفة من ان خبر هذه الأحرف يأتي مرفوعاً، وما ذهب إليه يونس من ان هذه العوامل قد تنصب الاسم والخبر، وان ذلك لغة لبعض العرب ومذهب لجماعة من النحويين.

وبذا نكون قد كفيينا أنفسنا وأرحنا القارئ من مؤونة التكلف تارة والنزوع الى الضرورة تارة أخرى، وعليه فان نصب الجزأين بان وأخواتها لغة لبعض العرب ومذهب لبعض النحويين ، ولقد التهمت فتنة التتار أكثر الآثار.

المواامش

- ١ - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى لأبن هشام ص ١١٠ .
- ٢ - معنى فاصدع : فاجهر به وأظهره ، وصدع بالحق إذا تكلم به جهاراً ، وصدع بالأمر أصاب به موضعه وجاهر به . ينظر لسان العرب ١٩٥/٣٣ .
- ٣ - ينظر مغني اللبيب ١٣٧/٢ .
- ٤ - المصدر السابق نفسه .

- ٥ - ينظر مغني اللبيب ١٢/٢ .
- ٦ - البيت من البسيط ، والشاهد فيه تعدي الفعل (أمر) إلى المفعول به الثاني (الخير) حيث حذف الجار والأصل : أمرتك بالخير . ينظر الكتاب لسبويه ١٣٧/١ .
- ٧ - ينظر مغني اللبيب ١٣٧/٢ .
- ٨ - ينظر إعراب القرآن وبيانه - محي الدين الدرويش ٢١٥/٤ .
- ٩ - ينظر شرح ابن عقيل ٢٨٥/١ .
- ١٠ - المصدر السابق نفسه .
- ١١ - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٢٦ وينظر شرح المقدمة النحوية لأبن باشاذ ص ٢٥٠ .
- ١٢ - ينظر مغني اللبيب ١٣٥/٢ .
- ١٣ - ينظر الكشاف للزمخشري ٣٥٢/٢ .
- ١٤ - ينظر إعراب القرآن وبيانه ٧٧/٤ .
- ١٥ - ينظر شرح قطر الندى ص ٢٣٢ .
- ١٦ - ينظر شرح ابن عقيل ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .
- ١٧ - ينظر شرح ابن عقيل ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .
- ١٨ - البيت من (الطويل) للمرار الفعسي - والشاهد فيه تقديم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم) وهذا غير جائز عند جمهور النحويين وقد أجازوه الكوفيون ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٥/١ .
- ١٩ - البيت من (الخفيف) لم نقف له على قائل وهو من شواهد مغني اللبيب ٨/٢ ، والشاهد فيه اتصال الفعل (قل) بـ (ما) وجيء بعدها بالفعل يبرح وهو الأصل .
- ٢٠ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وينظر مغني اللبيب ١٤٥/٢ .
- ٢١ - ينظر ما فيه اعرابان أو أكثر من كلام العرب ص ٢٦٢ .
- ٢٢ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٦/١ .
- ٢٣ - ينظر مغني اللبيب ٨/٢ .
- ٢٤ - البيت من البسيط ، لعدي بن زيد ، ينظر سبويه ٣٦/٢ ، والمقتضب ٤٠٢/٤ .
- ٢٥ - ينظر مغني اللبيب ١٩٠/٢ .
- ٢٦ - ينظر شرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .
- ٢٧ - ينظر الكشاف للزمخشري ٣٧١/١ .
- ٢٨ - المصدر السابق نفسه .
- ٢٩ - البيت من البسيط للأخطل النصراني التغلبي واسمه (غياث) ، النوى : الحفير حول الخباء أو الخيمة ليمنع السيل ، ينظر لسان العرب ١٦٣/١٤ .
- ٣٠ - ينظر أوضح المسالك ٢٥٦/٢ .
- ٣١ - ينظر أوضح المسالك ٣٣٣/٢ ، وينظر هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٦/٣ .
- ٣٢ - ينظر أوضح المسالك ٣٣٤/٢ .
- ٣٣ - المصدر السابق نفسه .
- ٣٤ - ينظر تفسير البحر المحيط ٤٠٦/٤ .
- ٣٥ - المصدر السابق نفسه .
- ٣٦ - ينظر المصدر السابق نفسه .
- ٣٧ - ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه ٦١/٣ .
- ٣٨ - المصدر السابق نفسه .
- ٣٩ - البيت من البحر البسيط للفرزدق ، رابي : معناه منتفخ ، والبيت من شواهد مغني اللبيب ١٧٢/١ .
- ٤٠ - ينظر شرح ابن عقيل ٣٥/٢ .
- ٤١ - ينظر التفسير الكبير او مفاتيح الغيب للفخر الرازي ١١٠/٢ .
- ٤٢ - ينظر شرح ابن عقيل ٥٩/٢ .

- ٤٣ - ينظر شرح الرضي على الكافية ٤١٨/٣ .
- ٤٤ - المصدر السابق نفسه .
- ٤٥ - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدا ص ٢٨١ .
- ٤٦ - ينظر التفسير الكبير للرازي ٣٩/٣ .
- ٤٧ - ينظر المصدر السابق نفسه .
- ٤٨ - ينظر المعجم الوافي في النحو العربي ص ٢٩٦ .
- ٤٩ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٢/١ .
- ٥٠ - ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ .
- ٥١ - المصدر السابق نفسه .
- ٥٢ - البيت من الطويل للفرزدق في هجاء جرير ، ينظر المقتضب ١٠١/٤ .
- ٥٣ - البيت من البسيط لحמיד الأرقط ، ينظر شرح ابن عقيل ١٤٦/١ .
- ٥٤ - ينظر شرح ابن عقيل ١٤٧/١ .
- ٥٥ - ينظر مغني اللبيب ١٥٩/٢ ، وينظر شرح ابن عقيل ١٤٧/١ .
- ٥٦ - البيت من البسيط ، قيل انه للنعمان بن المنذر وقيل انه تمثل به ، والشاهد فيه حذف كان واسمها من (ان صدقاً وان كذباً) والتقدير : إن كان صدقاً وإن كان كذباً ، ينظر شرح ابن عقيل ١٤٩/١ .
- ٥٧ - المصدر السابق نفسه .
- ٥٨ - البيت من مشطور الرجز ، لم نقف له على قائل وصار يجري مجرى المثل ، الشاهد فيه قوله (من لد شولا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خيرها وهو (شولا) بعد (لد) التي هي (لذن) وهو شاذ ، ينظر شرح ابن عقيل ٣٧٢/١ .
- ٥٩ - ينظر أوضح المسالك ٢٦٤/١ ، وينظر شرح ابن عقيل ١٤٩/١ .
- ٦٠ - ينظر شرح ابن عقيل ١١١/٢ .
- ٦١ - البيت من البسيط ، ويرى أيضاً : (جاءوا بضيج) ومنسوب في المغني لأحمد الرجاز ، ينظر مغني اللبيب ١٩٩/١ ، وفي الإنصاف قيل نسبه بعض الناس إلى رؤية ، ينظر الإنصاف ١١٥/١ ، والمنق أو الضيح : هو اللين الممزوج بالماء وشبهه بلون الذئب لضعف بياضه فهو ليس ابيض كأي لبن آخر ، يريد وصف القوم بالبخل ، ينظر شرح ابن عقيل ٣١٥/٢ .
- ٦٢ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٦/١ .
- ٦٣ - ينظر شرح ابن عقيل ١١١/٢ .
- ٦٤ - المصدر السابق نفسه .
- ٦٥ - البيت من (الطويل) لحسان بن ثابت ، ينظر الإنصاف ٩٧/١ .
- ٦٦ - المصدر السابق نفسه .
- ٦٧ - ينظر شرح ابن عقيل ٨٩/٢ .
- ٦٨ - البيت من الطويل ، ينظر شرح ابن عقيل ١٧٣/١ .
- ٦٩ - ينظر مغني اللبيب ٣٥/١ .
- ٧٠ - المصدر السابق نفسه ٢٢٢/١ .
- ٧١ - ينظر شرح ابن عقيل ٣٤٧/١ .
- ٧٢ - ينظر روح المعاني للآلوسي ٥٣٣/٨ .
- ٧٣ - ينظر مغني اللبيب ٣٦/١ .
- ٧٤ - ينظر تفسير البحر المحيط ٢٣٨/٦ .
- ٧٥ - ينظر شرح شذوذ الذهب ص ٦٦-٦٧ .
- ٧٦ - ينظر مغني اللبيب ١٥٧/٢ .
- ٧٧ - ينظر شرح ابن عقيل ١٧٩/١ .
- ٧٨ - البيت من الطويل ، ولم أقف له على قائل ، وهو من شواهد المغني ٢٢٦/١ .
- ٧٩ - ينظر في هذه المسألة الإنصاف ٢١٤/١ ، ومغني اللبيب ٢٢٦/١ ، والكشاف ٦٩٤/٢ .
- ٨٠ - ينظر شرح قطر الندى ص ١٥٦-١٥٧ .

- ٨١ - البيت من المتقارب لجنوب ابنة العجلان بن عامر الهذلي ، ينظر شرح قطر الندى ص ١٥٧ .
- ٨٢ - ينظر الإنصاف ١/١٨٥ .
- ٨٣ - البيت من بحر الرجز ، وينسب لأبي النجم العجلي ، ينظر شرح ابن عقيل ١/٤١ .
- ٨٤ - البيت من الطويل ، وينسب لأبن الحارث البرجمي ، ومعنى (قيار) اسم جمل الشاعر ، ينظر الإنصاف ١/٩٤ ، وينظر المغني ٢/٩٥ .
- ٨٥ - ينظر تفسير الكشاف ٤/٢٧٢ ، وينظر الإنصاف ١/٩٤ ، وينظر ما فيه إعرابان أو أكثر من كلام العرب ص ٤٩ .

قائمة المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إعراب القرآن الكريم وبيانه - محيي الدين الدروشي - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق - بيروت) - الطبعة الثامنة ٢٠٠١ م .
- ٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ومعه كتاب - الانتصاف من الإنصاف - تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
- ٤ - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك - تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
- ٥ - تفسير البحر المحيط - تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق الدكتور زكريا عبد المجيب
- ٦ - تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٩٠ م .
- ٧ - شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب - لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٦٩ م
- ٨ - شرح قطر الندى وبل الصدا - تصنيف : أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - دار الثقافة - القاهرة - الطبعة الحادية عشرة - ١٩٦٣ م .
- ٩ - الكتاب لسبويه: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخفاجي - القاهرة - ١٩٩٨
- ١٠ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - تأليف : ابو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري - (٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ) رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٩٩٥ م .
- ١١ - لسان العرب - لأبي الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منطوق الأفريقي المصري - دار صادر - بيروت - لبنان .
- ١٢ - ما فيه إعرابان أو أكثر من كلام العرب - تأليف: د. جابر السيد مبارك - دار الحكمة للطباعة - المنصورة مصر - الطبعة الأولى - ١٩٩٦ م .
- ١٣ - شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العفيلي المصري الحمداني المولود سنة ٦٩٨ هـ المتوفى ٧٦٩ هـ على ألفية ابن مالك - تحقيق: د. هادي حسين حمودي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - ١٩٩٩ م .
- ١٤ - شرح الرضي على الكافية - تحقيق : يوسف حسن عمر .
- ١٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - تأليف : العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادي - ضبطه وصححه علي عبد الباري عطيه - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الاولى - ١٩٩٤ م .
- ١٦ - مغني اللبيب - لجمال الدين بن هشام الأنصاري - وبهامش حاشية الشيخ محمد الامير - دار احياء الكتب العربية - القاهرة
- ١٧ - المفصل للزمخشري - دار الجيل - بيروت - لبنان .
- ١٨ - شرح المقدمة النحوية لأبن باشاد - تحقيق : د. محمد ابو الفتوح شؤيف - دار الزهراء للطباعة والنشر - ١٩٧٨ م .
- ١٩ - المقضب: لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ هـ - ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة - القاهرة - ١٩٩٤
- ٢٠ - هداية السالك الى ألفية ابن مالك - د. صبيح التميمي - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ م .
- ٢١ - نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة ، تأليف الشيخ المرحوم الطنطاوي - ط ٢ - ١٩٦٩ م .
- ٢٢ - المعجم الوافي في النحو العربي - صنفه : د. علي توفيق - دار الأفاق الجديدة - الدار البيضاء - الطبعة الأولى - ١٩٩٢